

العيوبُ المنهجية

في نقْدِ الحديثِ لَدَى الاتِّجَاهَاتِ العَقْلَانيَّة المُعَاصِرة

إعداد

الدكتور / نبيل بلهي

أستاذ السنة النبوية وعلومها في جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية - الجزائر -

مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد: فإنَّ أساسَ دين الإسلام الخبرُ الذي أنـزل علـىٰ النبـي ﷺ مـن السماء، ثم تناقلته الأمة كابرًا عن كـابر، ولمـا كانـت الأخبـار في العـادة يعتريهـا الصدق والكذب، والزيادة والنقصان، ظهرتْ بوادر نقد الأخبار في عهد النبي ﷺ، ثم تطور شيئًا فشيئا بعد موته، حتىٰ تكون منهج نقدي متكامل الأركـان في العصـر الذهبي للسنة النبوية وهو القرن الثالث الهجري، فـاعتني المحـدثون بنقـد السـنة النبوية وفق منهج متكامل ميَّزُوا من خلاله الصحيح من الضعيف، والأصـيل مـن الدخيل.

وفي العصر الحديث، وبسبب الاستعمار الغربي وغزوِهِ الفكـريِّ للمسـلمين، ظهرتْ اتجاهات معاصرة نادَتْ بإعادة تقيِّيم الحديث النبوي ونقدِهِ نقدًا معاصرا، بعد اتِّهام المحدثين بالتقصير في منهجهم النقدي المعتمد علىٰ الإسناد، كما نادَوا بإعطاء العقـل دورًا أكـبرًا في الحكـم علـىٰ المرويـات الحديثيـة التـي تحتـوي -بزعمهم- علىٰ متناقضات عقلية وتاريخية، يمثل هذا الاتِّجـاه: (التيَّـار العقـلاني، والتيَّار الحداثي، وطائفة القرآنيين المنكرين لحجية السنة).

وقام أصحاب هذا الاتجاه في عصرنا بتأليف كتـبٍ ووضـع دراسـاتٍ في نقـد الأحاديث النبوية، اتَّبَعُوا فيها طريقة المستشرقين، فخَلَصُوا إلىٰ نتيجة هي تشكيك المسلمين في موثوقية أحاديث نبيِّهم لا يستثنون حتَّىٰ صـحيح البخـاري ومسـلم، وتأثَّر بهذا الطرح الجديد جماعة من المفكرين، حتَّىٰ أصبحنا نرىٰ من يَطْلُعُ علـىٰ

القنوات الفضائية مخاطبًا الجماهير، يردُّ الأحاديث الصحيحة التي بَنَتْ عليها الأمة عقيدتَها وتشريعاتِها، وأخلاقَها، بدعوىٰ النقد والتمحيص، والتجديد في الدِّين.

فمن أجل معالجةِ ظاهرة النقد التعسُّفِي -الغير منضبط- للأحاديث النبوية، وبيانِ خطأ المتسرِّعين في ردِّ المرويات، جاء هذا البحث الموسوم بـ: «**العيوبُ المنهجيةُ في نقْدِ الحديثِ لَدَىٰ الاتِّجَاهَاتِ العَقْلَانيَّة المُعَاصِرة**» ليكشف الستر عن أهمِّ العيوب العلمية في نقد العقلانيين المعاصرين للأحاديث النبوية، ويعلم القاصي والداني أن طرحهم هذا ليس تجديدا ولا نقدا بناءً يُسْهِم في الارتقاء بالمعرفة، بل هو نقضٌ وهدمٌ مبنيٌ علىٰ أُسُسٍ واهية.

أما عن الدراسات السابقة في موضوع كشف العيوب العلمية عند العقلانيين في نقدهم السنة، فلم أقف علىٰ بحث خاص في هذه الجزئية، والذي وقفت عليه دراسات لها علاقة بهذا الموضوع:

أولا: دراسات عامة ورد في ثنياها بيان لبعض العيوب العلمية في الطرح العقلاني اتجاه السنة النبوية، أذكر منها كتاب « منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عتر. وكتاب «موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية» للأمين الصادق الأمين.

ثانيا: دراسة عن العيوب المنهجية عند المستشرق (شاخت)، بعنوان: « العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية» للدكتور: خالد بن منصور الدريس.

والجديد الذي يقدمه هذا البحث: هو بيانُ أهمِّ نقاط ضـعف النقـد العقـلاني للأحاديث النبوية، وذلك بتتبع كتابات العقلانيين المتعلقة بنقد السنة، ورصد أهمِّ الهفوات العلمية والمنهجية في تناولهم تلك الأحاديث، وبيان بُعْدهُم عـن قواعـد النقد الموضوعي النزيه، وهشاشـة المنطلقـات التـي انطلقـوا منهـا لنقـد الـتراث الحديثي، وضعف الأساليب التي سلكوها في هذا المضمار.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض قَسَمْتُ البحث إلىٰ عدة عناصر تجمعها الخطة التالية:

خطة البحث:

المقدمة: لمحة عن النقد عند المحدثين، وعند المعاصرين.

المبحث الأول: انعدامُ أهلية الناقد بسبب عدم تخصُّصِهِ في علم الحديث.

المبحث الثاني: تقليد المستشرقين في أطروحاتهم النقدية للسنَّة النبوية.

المبحث الثالث: اتِّخَاذُ العقل المجرَّد مقياسًا لنقد الأحاديث.

المبحث الرابع: إهدار قيمة السند في نقد الأحاديث.

المبحث الخامس: اعتماد مسلك الشكِّ (الغير منهجي) في نقد الحديث.

المبحث السادس: المجازفة بردِّ الحديث لمجرَّد وجود إشكالٍ في معناه.

الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول: انعدامُ أهلية الناقد بسبب عدم تخصُّصِه في علم الحديث.

من العيوب العلمية الظاهرة لدىٰ العقلانيين المعاصرين، التي تجعل طرحهم ضعيفًا متهافتًا في الميزان العلمي الذي يحتكم إليه الباحثون، عدمُ أهليتهم لنقد الأحاديث، وبُعْدُهُم عن الاختصاص في العلم الشرعي، فضلًا عن الاختصاص في (النقد الحديثي) الذي لا يتأهَّل له من المشتغلين بالحديث إلا القلَّة القليلة التي أتقنَتْ هذا العلم في جانبه النظري والتطبيقي.

فالعقلاء يتَّفقون أنَّه لا يجوز لآحاد الناس أن يتصدَّىٰ لنقد أساسيات علم من العلوم لا يتقِنُهُ ولم يمارسه، فكما أنه لا يجوز لعالم الشريعة التدخل في نقد النظريات الفزيائية، والكميائية، ولا تسفيه القوانين الطبية، والمعادلات الرياضية، كذلك لا ينبغي لغير المتخصص أن يتصدَّىٰ لنقد الأحاديث فيقبلَ ما أقرَّه عقله ويردُّ ما أنكره، فقد نُهينا أن نقتفي ما لا علم لنا به، قال تعالىٰ: ﴿**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾ [الإسراء: ٣٦] ، وأمرنا بسؤال أهل الخبرة والاختصاص، قال تعالىٰ: ﴿ **فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [الأنبياء: ٠٧]. ونَعَىٰ علىٰ الكفار تسرعهم في إنكار ما يحيطوا بعلمه فقال: ﴿ **بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ**﴾ [يونس: ٣٩].

ولما كان علم نقد الحديث عند العارفين به من أَدَقِّ العلوم وأصعبها، وجب الرجوع في معرفة الصحيح من الضعيف إلىٰ المخْتَصِّين من أهله دون غيرهم، الذين يفتقرون إلىٰ آلة الاجتهاد، ويجهلون قواعد نقد الأخبار، فيقبلون ما هو ضعيف، ويردُّون ما هو صحيح، يقول ابن تيمية: "المنقولاتُ فيها كثير من

الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييِّز بين هذا وهذا **إلىٰ أهل علم الحديث**، كما نرجع إلىٰ النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلىٰ علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطبِّ وغير ذلك، **فلكلِّ علم رجالٌ يُعْرَفُون به، والعلماء بالحديث أجلُّ هؤلاء قدرًا**، وأعظمهم صدقا، وأعلاهم منزلة، وأكثر دِيَنا".[1]

ويقول جمال الدين القاسمي: "ونقدُ الآثار من وظيفة حَمَلَةِ الأخبار؛ إذْ لكلِّ مقامٍ مقالٌ، ولكلِّ فَنٍّ رجالٌ".[2]

بل حتىٰ المشتغلين بعلم الشريعة لا يقبلُ قول أحدهم في نقد حديثٍ ما، إذا اتفق أهل الحديث علىٰ صحَّتِه، فما بالك بمن اختصاصه في العلوم التجريبية والآداب الإنسانية، من أجل هذا ردَّ الحجوي الثعالبي علىٰ محمد عَبْدَهْ -إنكاره لحديث سحر النبي ﷺ مستأنسًا بما قاله الجصَّاص الحنفي-، فقال: "أما قول: إنَّ ابن الجصَّاص أنكر الحديث فذلك لا يؤثِّرُ في الحديث شيئًا؛ **لأن ابن الجصَّاص ليس من أئمة الحديث**...وهكذا الشيخ محمد عبده فإنَّه **رجلُ أدب وليس رجلَ حديثٍ وفقهٍ**".[3]

أما اكتساب لقب (الناقد) عند المحدثين، فلا يكون إلا بعد طول ممارسةٍ وسعة حفظٍ ودقَّة فهمٍ، فعمل الناقد أشبه ما يكون بالصيرفيِّ الذي يميِّز الذهب من

---

[1] منهاج السنة، ابن تيمية: ٧/ ٣٤- ٣٥.

[2] قواعد التحديث، القاسمي: ص ١٨٣.

[3] الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، الحجوي: ص ١٠٧- ١٠٨.

البهرج: قال عبد الرحمن بن مهدي: "أرأيتَ لو أن رجلاً أتىٰ بدينار إلىٰ صيرفيٍّ فقال : **اِنْتَقِدْ لي هذا**، فقال هو بهرج يقول له: من أينَ قلت لي إنَّه بهرج ؟ **الزم عملي هذا عشرين سنة** حتَّىٰ تعلم منه ما أعلم".[1]

ونحن إذا نظرنا إلىٰ الطرح العقلاني المعاصر في نقد السنة النبوية نجده صادرا من قِبَلِ أناسٍ غير متخصِّصين، فقد تصدَّىٰ لنقد الأحاديث كلُّ فاشلٍ في فنِّه وتخصُّصِه الأصلي، يدَّعي الجرأة في الطرح، والسبق في الاكتشاف، ثم يأتي بالعجائب من الأقوال التي لا زمام لها ولا خطام، وهذا ليس من النقد العلمي في شيءٍّ، بل هي **فوضىٰ علمية وفكرية**، تنتجُ أطروحات غريبة وهدَّامة، تسمَّىٰ زورًا نقدًا وتجديدًا، وماهي هي إلا جنايات علىٰ العلم وقواعده.

وإنما الذي يشرع لغير المتخصص مع الأحاديث النبوية التي يستشكلها، والتي تخالف في الظاهر ما هو مقرَّر من قواعد العلوم ومسلمات الشرع، هو سؤال أهل الاختصاص، من غير مبادرة إلىٰ ردِّ الحديث بادي الرأي، حتىٰ يعلم معناه الصحيح إذ السنة النبوية وحي والوحي لا يناقضُ العلم بتاتًا، فإذا استشكل القارئُ حديثًا ما، يأخذ أهل الحديث بيده فيوقفونه عل المعنىٰ الصحيح له، بحيث يوافق ما تقرُّهُ العقول السليمة، ولا يخالف العلم التجريبي، كحديث «الذبابة» بالنسبة للأطباء، وحديث «سجود الشمس» بالنسبة للفلكيين، وحديث «صوت الرعد» بالنسبة لعلماء الأرصاد ونحوها..

ولعلِّي أذكر بعض الأمثلة التي يظهر فيها جليًّا العيب العلمي المتمثل في عدم

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي: ٢/ ٢٥٧.

الأهلية والبعد عن التخصص، الذي يفرز آراءً غريبة جاء بها العقلانيون في العصر الحديث.

أمَّا المثال الأول: فهو طرح الصحفي العقلاني (رشيد أَيْلال) العجيب الغريب حول النسخة الأصلية المخطوطة لصحيح البخاري، الذي يَنِمُّ عن جهلٍ كبير بأصول العلوم وتاريخها، فيقول مثلا:

"من حقِّنا أن تساءل، ونسائل هؤلاء الشيوخ حول النسخة الأصلية لصحيح البخاري كما خطها الشيخ محمد بن إسماعيل البخاري...وهو كما أثبتنا مليءٌ بالطَّوام الكبرىٰ، والخرافات الجسيمة، والإساءات البالغة للدِّين وللرسول ولربِّ العزَّة وللإنسان والحيوان أيضا...وهذا تحدٍّ رفعناه مرَّات عدة قبل خمس سنوات ولا نزال نرفعه إلىٰ الآن، نتحدَّىٰ هؤلاء الشيوخ المدَّاحين، أن يقدِّموا لنا المخطوطة الأصلية التي خطَّها الشيخ البخاري عندما كان يؤلِّف كتابه الجامع الصحيح...نطرح السؤال ويزداد إلحاحُنا في طرح السؤال سيما إذا علمنا أن الشيخ البخاري ذو أصل فارسي، فاللغة العربية ليست لغته الأصلية..."[١].

وأمَّا المثال الثاني: فهو طرح الدكتور إسماعيل أدهم- وهو عضو في أكاديمية العلوم الروسية- يقول فيه: "ولقد أكببْتُ مدَّة من الزمن ليست باليسيرة علىٰ تاريخ الإسلام فدَقَّقْتُ معظم المصادر العربية والتركية والفارسية مخطوطةً ومطبوعة في دور الكتب بمختلف أمصار أوربا وأسيا وأفريقية، وراجعت جلَّ ما كتبه المستشرقون بالألمانية والروسية الإيطالية والانجليزية والفرنسية، وطابقت

---

[١] صحيح البخاري نهاية أسطورة: ص ١٦٣- ١٦٤.

ما ذهبوا إليه علىٰ مصادرها الشرقية للتأكُّد من صحَّة ما ذهبوا إليه...وظهر لي من خلال بحثي **أن الحديث مختلق جلُّه** إن لم يكن كلُّه علىٰ الرسول، وأن السيرة معظمها أقاصيص، وأنَّ القرآن هو المصدر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه والاستدلال بآياته علىٰ وقائع التاريخ...وأعقبتُ هذا ببحث مسهبٍ عن نسب الرسول وأظهرتُ أنَّه مختلقٌ، وأنَّ اسم الرسول كان (قَثَمًا) أو (قثامة) وأن اسم والده حول من (عبد اللات) إلىٰ (عبد الله)".[١]

قلت: فهذان طرحان يدلَّان علىٰ أزمة انعدام التخصُّص، والجهل بالعلوم عند العقلانيين، فهل يعقل أن تتوقف صحَّة نسبة كتاب الجامع الصحيح لمصنِّفه علىٰ وجود النسخة الأصلية؟ ونحن لا نملك النسخة الأصلية من القرآن التي كتبها الصحابة، وحتىٰ اليهود والنصارىٰ لا يملكون النسخ الأصلية لكتبهم المقدسة!!، وهل الطريقة العلمية الصحيحة لإثبات نسبة الكتاب لمؤلفه هي وجود النسخة الخطية التي كتبها بيده ؟ وهل يؤثر في اتقان البخاري للغة العربية كون جدِّه الثالث (بَرْدِزْبَهْ) مجوسيا، ونحن نعلم أن أعظم كتاب في النحو وضعَهُ رجل أصله أعجمي اسمه (سِيبويه)؟!

وهكذا يلقي إسماعيل أدهم الكلام علىٰ عواهله فيقول: السنَّة والسيرة والأنساب كذبٌ، واسم رسولنا هو (قثم) وليس (محمد)، مخالفًا بذلك جماهير العلماء من المسلمين والكفار، حُقَّ لنا أن نقول: هذه فوضىٰ علمية وليست نقدا مؤصلا، فلا يسترسلُ في الردِّ علىٰ مثل هؤلاء، بل يُقَالُ: إنَّ طرحهم جناية علىٰ

[١] مصادر التاريخ الإسلامي، إسماعيل أدهم: ص ٤- ٥.

العلوم والعقول السليمة، فليس هو محلًا للبحث والمدارسة، ومن تكلَّم في غير فنِّه أتى بالعجائب.

هذه بعض الأمثلة عن عجائب وغرائب الطرح العقلاني في نقد السنة النبوية، وقائمة العقلانيين الغير مؤهلين علميا، الذين طعنوا في الأحاديث النبوية طويلة، نذكر بعض الأسماء مقرونة بتخصُّصَاتها العلمية من باب التمثيل:

١- الدكتور: توفيق صدقي، **طبيب مصري**، له مقالات في مجلة المنار، زعم أن السنة ليست بحجة، وأنه يجب الاكتفاء بالقرآن.

٢- الدكتور: أحمد أمين المصري، **كاتب وأديب**، صاحب الكتب المعروفة: «فجر الإسلام ضحى الإسلام» تجرأ على نقد السنة النبوية تقليدا منه للمستشرقين.

٣- إسماعيل منصور **طبيب مصري تخصص سموم**، له كتاب، «تبصير الأمة بحقيقة السنة»،

٤- جمال البنا المصري، **مؤسس حزب العمال الوطني الاجتماعي**، صاحب كتاب «جناية قبيلة حدثنا» « تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم».

٥- محمد شحرور، **أستاذ في الهندسة المدنية، صاحب مكتب في الاستشارات الهندسية**. له كتاب «الكتاب والقرآن» ينكر فيه حجية السنة.

٦- المهندس عدنان الرفاعي يحمل **شهادة في الهندسة المدنية**، صاحب كتاب «المعجزة الكبرى»، ينتقد جميع الأحاديث التي لم يدل عليها القرآن بزعمه.

٧- إسماعيل كردي، **خرِّيج كلية الآداب من جامعة دمشق**، صاحب كتاب: « نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي».

٨- أيلال رشيد، **كاتب صحفي**، به كتاب« صحيح البخاري نهاية أسطورة ».

المبحث الثاني: تقليدُ المستشرقين في أطروحاتهم النقدية للسنَّة النبوية.

من أبرز سِمَات الطرح العقلاني المعاصر في نقد الأحاديث النبوية، التأثر الكبير بآراء المستشرقين حول السنة النبوية، بل التقليد الواضح لأطروحاتهم النقدية لها، لذلك تجدهم لا يسأمون من تَكْرار شُبَهِهِم وانتقاداتهم للأحاديث النبوية، مع تعظيم هذا الطرح والمنافحة عليه منافحةً شديدة، وفي المقابل يحتقرون ويُهَوِّنُونَ من جهود المحدثين في نقد السنة النبوية. أما أن يأْتُوا بطرح جديد، ونقد علمي سديد، فليست لهم قدرة علىٰ ذلك لقلَّة بضاعتهم، وعدم قدرتهم علىٰ ممارسة النقد البَنَّاء.

يقول محمد أبو شهبة: "وقد نجح المستشرقون إلىٰ حدٍّ ما في التأثير في بعض الكتَّاب المسلمين، ولا سيَّما الذين صنعوهم علىٰ يديهم في العصر الأخير، فاقتفوا آثارهم فيما زعموا، **وردَّدُوا دعاواهم التي لم يَقُمْ عليها دليل**، بل وزادوا عليها من عند أنفسهم، وهؤلاء وأولئك نفثوا سمومهم **تحت ستار البحث وحرية النقد**، والله يعلم والراسخون في العلم أنَّ ما زعموا أبعدَ ما يكون عن العلم الصحيح والبحث القويم، والنقد النزيه".[1]

[1] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبة: ص ٥٠٨.

ومعلوم لدىٰ الباحثين أنَّ التقليد ليس بعلم فضلا أن يكون نقدًا للعلـوم، فهـو (سلوكٌ سلبيٌّ) في الميزان العلمي، يقوم علىٰ الاستسلام لآراء السـابقين مـن غيـر بحثٍ في الأدلة، ولا نظر في الأقـوال الأخـرىٰ، والمستشـرقون وقعـوا في أغـلاطٍ منهجية وعلمية كبيرة في نقدهم للعلوم الإسلامية، بسـبب عجمـتهم التـي حالَـتْ دون فهم الأشياء فهمًا سليمًا، كذلك بسـبب عـدم إحـاطتهم بالمصـادر الأصـلية والاكتفاء بالمصادر الثانوية في دراساتهم، وغيرها من العيوب التي أظهرها من نقد دراساتهم من المسلمين ومن المستشرقين المُنْصِفين.

يقول محمد أبو شهبة- محذرا من مغبَّة تقليد المستشرقين-: "وأن لا يكـون موقفهم موقف **المقلِّد** لصنم المستشرقين (جولد تسـيهر)، وممـا نـذكره لـبعض المستشرقين المتأخرين عنه أنهم قد تخلَّصـوا مـن ربقـة التقليـد لجولـد تسـيهر، فجاءت أحكامهم أقرب إلىٰ الحقِّ والصواب في هذا الباب".[1]

قلتُ: عوض أن يقوم العقلانيون المعاصرون بنقد طرح المستشرقين مشيًا في درب التجديد والاجتهاد الذي يدَّعونه، نجدهم يقفون منبهرين بآرائهم، مسـلِّمِين لنتائج دراساتهم، مُتَّهِمِين المخالف لهم بالجمودِ والرجعيةِ، فإذا بـيَّن المحـدثون أسباب تمسكهم بصحَّة الروايات التي أفرزها منهجهم النقدي، قـالوا هـذه تقليـد وجمود علىٰ الأحكام النقدية للمحـدثين الأولـين، أمَّـا إذا جـاء الطـرح النقـدي للمستشرقين قالوا: هذا التجديد الذي نريدُ، وأحكام المستشرقين ونتائجُ أبحاثهـم حاسمةٌ لا تقبل النقد، كما قال فؤاد سزكن- واصفا حـال البـاحثين في عصـره- :

[1] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبة: ص ٦٢٥.

"وفي مجال الدراسات الحديثة تعتبر النتائج التي توصل إليها (جولد تسيهر) بصفة عامة نتائج حاسمة، وكان حسب الدارسين عند التعرض للقضايا الأساسية والتفصيلات الجزئية أن يرجعوا إليه".[1]

مع أن الواحد منهم لو اطَّلع علىٰ ما كتبه المحدِّثون في تثبيت حجية السنة والدفاع عن أحاديثها، لأدرك للوهلة الأولىٰ تهافت طرح المستشرقين، يقول نور الدين عتر: "وقد سَرَتْ العدوىٰ بهذا الظنِّ الخاطئ إلىٰ بعض كتَّابنا ومفكِّرينا مثل الدكتور (أحمد أمين)، والدكتور (أحمد عبد المنعم البهي)، فقد كرَّر الدكتور أن هذا الطعن في المحدثين، **بدافع من التقليد للمستشرقين** وحب التظاهر علىٰ الناس بمعرفة شيءٍ خَفِيَ بزعمهم عن الأئمة الكبار، من حيث **إن هؤلاء المقلدة** هم ومتبوعيهم ليسوا من علم المحدثين في ذلك المكان، ومَثَلُ الدكتورين في مقاليهما كمثَلِ تلميذ يتلقَّف ما يسمعه ثم يردده دون أن يدرك ما فيه من عظيم البهتان".[2]

وقال كذلك- متعقبًا أحمد أمين- : "لكنَّه سقط فيما عابه بزعمه علىٰ المحدثين **بسبب تقليده للمستشرقين** حيث إنَّه لم يَتَثَبَّتْ ولم يعْتَبِرْ ظروف المستشرقين التي هي أكبرُ دافعٍ يدفعُ لاختلاقِ المطاعن".[3]

وحتىٰ لا تكون حقيقة تقليد العقلانيين المعاصرين للمستشرقين عارية عن

[1] تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكن: ١/ ١١٧.

[2] منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر: ص ٤٦٨.

[3] منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر: ص ٤٦٨.

الدليل، أطرح هنا بعض النماذج من آراء وموقف العقلانيين في نقد السنة النبوية هي مَحْضُ تقليدٍ لآراء المستشرقين السابقين:

أولا: التشكيك في موثوقية السنة النبوية بسبب تأخر تدوينها، وهذه الشبهة تلقَّفَها المستشرقون من الجهمية، ورَوَّجُوا لها حديثا، فوجدت آذانا صاغية من العقلانيين المعاصرين، فما من طرح نقدي للسنة عند العقلانيين المعاصرين إلا وينطلق من هذه الشبهة، وكأنها من المسلمات القطعية، مع أن المحدثين أقاموا الأدلة المتكاثرة علىٰ أن السنة كُتِبَ شيء منها في عهد النبي والصحابة والتابعين، ولكنَّهم مصرُّون علىٰ التقليد.[1]

ثانيا: اهدار قدسية السنة النبوية واعتبارها تاريخًا بشريًا، يعبِّر عن مجتمع الجيل الأول، يخضعُ للنقد والتمحيص والقبول والردِّ، وهي الفكرة التي جاء بها (جولد تسيهر) ونصرها (جوزيف شاخت)، فتلقَّفَ العقلانيون المعاصرون هذه الشبهة ولاكُوهَا بألسنتهم، علىٰ أنَّها حقٌّ لا مرية فيه، يقول (زكرياء أوزون): " وهنا نعود لنؤكِّد أنَّنا عندما نورد حديثًا أو أثرا من أصح الصحاح فإن ذلك يندرج تحت بند معرفة المجتمع السائد آنذاك أو بقول آخر، سرد معلومات تاريخية لا نرىٰ فيها أي مصدر تشريع مقدس، أو إلزام إلهي محدد".[2]

---

[1] انظر: صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال: ص١٧- ٢٥. تدوين السنة، ابراهيم فوزي: ص ٣٧- ٤٩. الحديث والقرآن لابن قرناس: ص ١٣.

[2] الإسلام هل هو الحل؟، زكرياء أوزون: ص ١٠٦. وانظر: نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي محمد شحرور: ١٦٢. الحديث والقرآن لابن قرناس: ص ١٠ و ١٦.

مع أنَّ بعض المستشرقين الآخرين بيَّنوا أن (جولد تسيهر) تراجع عن فكرته هذه، وأثبت أحاديث صحيحة خرجت من بين شفتي النبيﷺ يقول عبد الله الخطيب: "ولكن جولد تسيهر قدَّم لنا وجهة نظر أخرىٰ في مقالته: Vorlesungen Uber den Islam (عام ١٩١٠م)، وقد أعطانا البروفسور (ج. روبسون) ملخصا لها حيث يقول: «لا ينكر جولد تسيهر بالكلية وجود أحاديث صحيحة ترجع إلىٰ القرن الأول بل حتىٰ إلىٰ فم النبيِّ نفسه» ويُعد هذا الرأي من جولد تسيهر تراجعا عما ذكره سابقا في كتابه: (دراسات محمدية) حيث شَكَّكَ هناك في أيِّ حديث صحيح، ولكنَّه هنا قبل بعض الأحاديث الصحيحة. ولهذا السبب يمكن للمرء أن يتساءل: لماذا غيّر جولد تسيهر موقفه من الحديث؟".[1]

ثالثا: نقد بعض الأحاديث النبوية بدعوىٰ أنها مأخوذة من الإسرائيليات والمسيحيات، لمجرَّد التشابه في المضمون والمعنىٰ بينها وبين ما هو موجود عند أهل الكتاب، فقد قَلَّدَ العقلانيون[2] المستشرقين في ردِّ الأحاديث بهذه الطريقة بالرغم من ظهور فسادها، إِذْ من المعلوم أنَّ دين الأنبياء واحد، فمن المعقول جدًا أن يخبر النبي المتأخر بما أخبر به النبي المتقدم، والله تعالىٰ يقول: ﴿ **فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَؤُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءكَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ** ﴾ [يونس: ٩٤] والقرآن الكريم جعل من

---

[1] الرد علىٰ مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين، عبد الله الخطيب: ص١٢.

[2] انظر: أضواء علىٰ السنة المحمدية، لأبي رية: ص ١٨١.

عنده علم بالكتب السماوية شاهدا علىٰ صدق نبـوة محمـد ﷺ فقـال: ﴿ **وَيَقُـولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلاً قُـلْ كَفَـىٰ بِـاللهِ شَـهِيدًا بَيْنِـي وَبَيْـنَكُمْ وَمَـنْ عِنـدَهُ عِلْـمُ الْكِتَابِ**﴾ [الرعد: ٤٣]

رابعا: نقدُ الأحاديث الواردة في المعجزات النبوية وأحاديث الفتن وما يكون من أشراط السـاعة وتفاصـيل يـوم القيامـة، بـدعوىٰ أن العقـل لا يقبلهـا، وهـذا المرتكز في النقد جاء به المستشرقون الذين لا يؤمنون بـالوحي ولا بنبـوة محمـد ﷺ أصلًا، ويفسرون الأشياء تفسيرا ماديًّا بحتًا، لكنَّنا نجـد العقلانيـين المنتسـبين إلىٰ لإسلام المقرِّين بصحة نبوة محمد ﷺ، يقلِّدُون المستشرقين في نقد أحاديـث المعجزات والمغيبات بدعوىٰ أن معانيها غريبة تخالف الواقع وقـوانين الطبيعـة، وكأن الله تعالىٰ عندهم ليس بقادر أن يخرق العادة لنبيِّه، وأن يطلعـه علـىٰ بعـض تفاصيل المغيَّبات في المستقبل، يقول المستشرق (روبسـن): " «يوجـد أحاديـث عديدة تتكلم علىٰ الفتن قبل يوم القيامة وتتكلم علىٰ يوم القيامة، ويوجد أحاديث تصف الجنة والنار بالتفصيل. إن العقلية الغربية تجد من الصعوبة بمكان أن تقبـل مثل تلك الأحاديث علىٰ أنها أحاديث صحيحة قالها النبي فعلا»".[١]

ونجد محمد شحرور يقلدهم فيقول: " من هنا نقرر جازمين أن كل أحاديث الغيبيات، وهي أحاديث تعليم وإخبار وليسـت أحاديـث أحكـام، المنسـوبة إلـىٰ النبي ﷺ، فيها ما يريب، سواء ما يحكي منها عن غيب ملكـوت الله في السـموات

[١] انظر، الرد علىٰ مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين، عبد الله الخطيب: ص١٤.

العلىٰ، ما يحكي عن غيب المستقبل من الزمن، وما سيحدث فيه من أحداث".[1]

وهكذا جمال البنا علىٰ خطاهم يسير فيقول: " وللأسف الشديد فإن المجتمع الإسلامي أقبل علىٰ أحاديث الغيب وآمن بها مما أدىٰ لانتشارها بين الناس.".[2]

مع أن هؤلاء من المنتسبين للإسلام، الذي من أصوله الإيمان بالغيب، وتصديق الرسول فيما أخبر، ولكنه شؤم التقليد.

[1] نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، محمد شحرور: ص ١٥٧.

[2] تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي تلزم، جمال البنا: ص٨٨.

المبحث الثالث: اتِّخَاذُ العقل المجرَّد مقياسًا لنقد الأحاديث.

معلومٌ أنَّ سبب تسمية المدرسة العقلية بهذا الاسم هو: مغالاتها في تعظيم العقل علىٰ حساب الشرع، واتخاذه مقياسًا تُعْرَضُ عليه الأحاديث النبوية، فما قَبِلَهُ العقل عندهم فهو صحيح وما رَفَضَهُ العقل فهو مكذوبٌ منكرٌ ولو كان من أصحِّ الصحيح عند المحدثين.

من أجل هذا برز عيبٌ علمي واضح المعالم لدىٰ العقلانيين المعاصرين في نقد الأحاديث النبوية، هو: المغالاة في اعتماد النظر العقلي المجرَّد لنقد الأحاديث، مع أنَّ الأحاديث من جملة الأخبار التي تتوقف صحَّتُها علىٰ صدق الناقل وعدم احتمال كذبه، أمَّا معقولية المعنىٰ الذي جاء به الخبر فغير كافٍ لتصديقه وتصحيحه، وذلك أنَّ هذه المعقولية تختلف باختلاف موضوع الحديث ومنزلة قائله، فخبر النبي ﷺ عن أمرٍ غيبيٍّ ليس كخبر آحاد الناس عن أمرٍ خارق للعادة، كما أن الحكم العقلي يختلف من ناقد إلىٰ آخر، فما يقبله عقل الناقد الأول، قد لا يقبله عقل الناقد الثاني ويعدُّه من أبطل الباطل، لأن العقول متفاوتة في القدرة علىٰ استيعاب المعاني، والعقلُ عند أهل العلم، منه ما هو (غريزي) ومنه ما هو (مكتسب)، وهذا الأخير يتفاوت فيه الناس بحسب علمهم وتجاربهم، وكثير من المعقولات التي تُرَدُّ بها الأحاديث مجرَّد آراء ونظريات سرعان تنقضها نظريات أخرىٰ، وإذا كان مفهوم العقل غير منضبط ولا ثابت، فلا يصحُّ أن يُتَّخَذَ مقياسًا مجردًا لنقد الحديث.

يقول سالم البهنساوي: "أما العقل الذي يريد الكاتب أن يجعله حاكمًا علىٰ الأحاديث النبوية، فوسيلته في المعرفة هي الحواس الخمس أو المعلومات

السابقة والأحاديث النبوية لا تقضي أمورًا تخضع للحواس الخمس، أو لمعلومات الإنسان السابقة فأكثرها أحكام من الله تعالىٰ عن الحلال والحرام أو الجنة أو النار أو الإخبار عن شيء لا يتصل بمعرفة الإنسان، وبالتالي لا يختص العقل بالحكم علىٰ هذه الأحاديث بالصحة أو البطلان لأنها تخرج عن اختصاص العقل، فقد ظن بعض الناس تعارض القرآن مع بعض النظريات العلمية وبعد ذلك تغيرت النظريات وكشف العلم صدق ما ورد في القرآن الكريم. الحديث والنص القرآني كلاهما من عند الله ويخرجان من مشكاةٍ واحدة".[1]

من جهة أخرىٰ، معلوم أنَّ الشريعة الإسلامية قد تأتي بأحكام وأخبار وعقائد تستغربها بعض العقول بحكم تكوينها وعرفها الخاصِّ، وتقبلها عقول أخرىٰ ولا ترىٰ فيها أيَّ غرابة، فعقل المسلم ليس كعقل اليهودي والنصراني، فضلًا عن الملحد، وهكذا عقل العالم ليس كعقل الجاهل، وعقل المتخصص في الشريعة ليس كعقل الطبيب والمهندس البعيد عن تخصُّص الشريعة، فالسؤال المطروح للعقلانيين، إلىٰ أي نوع من العقول نحاكم الأحاديث، وبعقل من ننقدها؟

كذلك يظهر هذا العيب العلميُّ جليًّا في نقد العقلانيين للأحاديث المتعلقة (بالإلهيات) كالأسماء والصفات وأفعال الله، وكذلك (الغيبيات) مما يكون في الدار الآخرة، فهذا النوع من الأحاديث لا مجال للعقل في استحسان أخباره أو استقباحها، فتسليط هذا المسلك من النقد علىٰ أحاديث الغيبيات جناية علىٰ أصل من أصول الإيمان وهو (الإيمان بالغيب)، فإنَّ أمر الآخرة وأحداثها لا

[1] السنة المفترىٰ عليها، سالم البهنساوي: ص ٣٤٨.

يقاس على عالَمِ الشهادة، ولو ذهبنا إلى الأحاديث المتعلقة بمشاهد يوم القيامة فعرضناها على العقل لما استطاع ادراكها ولا معرفة حقيقتها، وفي الحديث القدسي: يقول رَسُولُ اللهِ ﷺ: قَالَ اللهُ «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾**».[1]

يقول ابن خلدون- متحدثًا عن العقل- : **"**غير أنّك لا تطمع أن تزن به أمور التّوحيد والآخرة وحقيقة النّبوة وحقائق الصّفات الإلهيّة وكلّ ما وراء طوره فإنّ ذلك طمع في محال. ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزان الّذي يوزن به الذّهب فطمع أن يزن به الجبال وهذا لا يُدْرَكُ. على أنّ الميزان في أحكامه غير صادق لكنّ العقل قد يقف عنده ولا يتعدّى طوره حتّى يكون له أن يحيط بالله وبصفاته فإنّه ذرّة من ذرّات الوجود الحاصل منه. وتفطّن في هذا الغلط ومن يقدّم العقل على السّمع في أمثال هذه القضايا وقصور فهمه واضمحلال رأيه".[2]

بالرغم من هذا كلِّه نجد العقلانيين المعاصرين يردُّون بعقولهم القاصرة علميا، البعيدة عن التخصص معرفيا، أحاديث من هذا النوع، بسبب عدم معقوليتها على حدِّ زعمهم، ويُقَعِّدُون لأنفسهم قواعد واهية الأركان لنقد الأحاديث النبوية، فهذا (عليُّ حسن مطر الهاشمي) يقعِّدُ فيقول: " القاعدة العقلائية: تقوم على أساس من أنَّ العقلاء بطبيعتهم يرفضون التصديق بأيِّ قضية

[1] أخرجه البخاري(٣٢٤٤) ومسلم (٢٨٢٤).

[2] تاريخ ابن خلدون: ١/ ٥٨٢.

إذا كانت منافية لما هو ثابت لديهم بالعلم واليقين، والمتشرِّعَة بما هم عقلاء يعملون هذه القاعدة، ويستفيدون منها في نقد الروايات ظنِّية الصدور، فإذا وجدوا مضمون الرواية منافيًا لما هو متيقن من **البدهيات العقلية**، والوقائع التاريخية، والحقائق الكونية، والقوانين العلمية، و ما هو ثابت بالحسِّ والتجربة، رفضوا التصديق بصدورها عن المعصوم".[1]

ولما جاء (سامر إسلامبولي) ليحرر العقل من النقل -علىٰ حدِّ قوله-، قال في كتابه منتقدا أحاديث الصحيحين: "وهذه الأحاديث وغيرها المتعلقة بالنساء وأنهنَّ أكثر أهل النار وأكثرهن عذابا لا شك أنها باطلة كلها وهي من وضع رجل علىٰ جنس النساء".[2]

ولما وقف علىٰ حديث: «لولا حواء لم تخن أنثىٰ زوجها».[3] لم يكلِّف نفسه البحث عن معناه، بل ردَّه بعقله فقال: "هذا الحديث المعني بالنقاش باطل وكذب وافتراء وتحاملٌ واضح علىٰ جنس النساء ويبدوا أن الذي وضع الحديث خانته زوجته فانتقم من جنسها كلِّه بترويج هذا الحديث بين الناس!!".[4]

ويقول محمد سعيد العشماوي: "ومن الأحاديث الثابتة- في صحيح البخاري- المعتبر أنه أصحُّ كتب الحديث- **وتتنافىٰ مع العقل وتتجافىٰ مع المنطق**، أحاديث كثيرة نذكر منها...«إذا وقع الذباب في إناء أحدكم»...وهو حديث واضح

---

[1] منهج نقد المتن في تصحيح الروايات وتضعيفها، علي حسن مطر الهاشمي: ص ١٩.

[2] تحرير العقل من النقل، قراءة نقدية لمجموعة أحاديث من البخاري ومسلم: ص٢٣٨

[3] أخرجه البخاري(٣٣٣٠) ومسلم (١٤٧٠).

[4] المصدر السابق: ص ٢٢١.

المخالفة للعقل والمجانبة للذوق، ولو قُوِّمَ طبقًا لهذه المعايير لَتَعَيَّنَ تجاوزُهُ".[1]

والذي ثبت تجريبيًا بمرور الزمان أن نقد هذا الحديث لكونه مخالفًا للعقل تسرُّع في الحكم، وأنَّ ما ظنَّه المنتقدون عقلًا محضًا، أثبت العلم أنَّه تصورٌ فاسد، وأن الحديث من دلائل صدقه ونبوته ﷺ.

ونرىٰ هذا العيب العلمي متأصلا عند (جمال البنا) إذ يقول في بعض كتاباته: " إن النتيجة المؤكدة للأخذ بهذه الأحاديث المدسوسة، هي تكوين عقلية تتقبل الخرافة، وهذا أمر لا يجوز مطلقا التسامح فيه ولو بسن إبرة لأنه يعني السماح باستبعاد العقل، وإذا استبعد العقل فأي فرق بين الإنسان والأنعام".[2]

قلت: إنَّ تحامل العقلانيين علىٰ الأحاديث النبوية بدعوىٰ مخالفتها للعقل، جناية علىٰ الوحي والعلم، وهذا المسلك في النقد هو الذي أدَّىٰ ببعض الطوائف الكلامية إلىٰ الانحراف عن الشرع وفتح باب الإلحاد والشكِّ في مسلَّمات الدين، فحين عجز عقل الملحد عن تفسير معضلة الشر، وفهم قضية القضاء والقدر، أدَّىٰ به عقله إلىٰ إنكار الصانع، وجحد الأديان، وتبنِّي النظريات الفاسدة في نشأة الكون والحياة.

[1] حقيقة الحجاب وحجية الحديث، العشماوي: ص ٩٢.

[2] تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي تلزم، جمال البنا: ص٨٨.

المبحث الرابع: إهدارُ قيمة السند في نقد الأحاديث.

من العيوب المنهجية العلمية لدىٰ الاتجاهات العقلانية المعاصرة، إهدارُ قيمة السند في العملية النقدية، والتركيز علىٰ نقد المتن وتقييمه لمعرفة مدىٰ معقوليته وموافقته للأصول الشرعية، والمعطيات العلمية، فلا تكاد تجد للواحد منهم مناقشة علمية جادَّة لأسانيد حديث يُرَاد نقده، وإن فعلوا فباختصارٍ مخلٍّ وعلىٰ سبيل الاستئناس لا أكثر، وذلك راجعٌ لقصورهم العلمي في هذا الجانب، فعلم الاسناد يحتاج إلىٰ بحث شاقٍّ ودراية واسعةٍ، ومن جهة أخرىٰ: هم يعتقدون أن منهج المحدثين في النقد يعتريه قصور، لذلك لا يولونه اهتمامًا كبيرا، يقول (إسماعيل كردي): "ونحن لم نتعامل من النصِّ من ناحية السند أو عدم صحته، فالسند – هنا في كتابنا هذا- لا يعنينا، لأنَّ هناك الكثير ممن اعتنىٰ به، ودرسه، ومحَّصَه، بل ما يعنينا هنا هو دراسة المتن الذي تُجُوهِل كثيرًا من قِبَلِ علماء الحديث، ورجاله، فما يهمُّنَا من الأحاديث هو المتن، وليس السند، فالمتن هو المهِمُّ، وهو محور الدراسة؛ لأنَّ متن النصوص، وليس السند، هو الذي صنع فقهنا وتشريعنا وتراثنا الديني والفكري والاجتماعي والسياسي، ومن ثَمَّ المتن هو الذي أوجد المذاهب والفرق والمشارب المتنوعة".[1]

وهكذا نجد (علي حسن الهاشمي) يفرِّقُ بين منهج نقد السند ومنهج نقد المتن، ويجعل هذا الأخير هو الكفيل بتحقيق نتائج قاطعة، فيقول: "إنَّ منهج (نقد المتن) في تصحيح الروايات وتضعيفها، هو منهج مقابل لمنهج (نقد السند)؛

---

[1] نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي، إسماعيل كردي: ص١٣.

لأنَّ محطَّ النظر فيه متن الرواية ومضمونها، مع غضِّ النظر عن حال رواتها من القوَّة والضعف".[1]

وهذا في الحقيقة خللٌ معرفي منهجي كبير، يعكس ضعف الطرح العقلاني المعاصر في نقد الأحاديث، بخلاف المنهج النقدي عند المحدثين نجده متكاملا فأساس الحكم علىٰ الحديث ونقده هو: **النظر في الإسناد والمتن جميعا علىٰ صعيد واحد**، والاعتبار بالقرائن الاسنادية والمتنية جميعا في آن واحد، للخروج بحكم صحيح علىٰ الحديث.

وقد بَيَّن الإمام الشافعي الطريقة الصحيحة التي تقرُّها العقول السليمة في معرفة صدق الأخبار وتمييز صحيحها من سقيمها، فقال: "ولا يستدلُّ علىٰ أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدْقِ المخبِر وكذبه، إلا في الخاصِّ القليل من الحديث، وذلك أن يستدَلَّ علىٰ الصدق والكذب فيه بأن يحدِّثَ المحدِّثُ ما لا يجوز أنه يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه".[2]

فالأساس الأول لمعرفة صدق الأخبار هو صدق المخبرين الذي يعبِّر عنه المحدِّثون بصحة الإسناد، فإذا سقطت عدالة المخبر وهو الراوي، سقط السند وبطلت نسبة القول إلىٰ صاحبه، فالإسناد ركنٌ أساس في العملية النقدية، والخبر الذي لا إسناد له في عداد المعدوم، لفقدانه مقوِّمات الثبوت، فأساس الحكم علىٰ المتن هو السند، فإذا لم يصح السند فلا يقبل المتن ولو كان معناهُ صحيحا،

[1] منهج نقد المتن في تصحيح الأحاديث وتضعيفها. علي حسن الهاشمي: ص ١٤.

[2] الرسالة، الشافعي: ص ٣٩٩.

لذلك يقول يحيىٰ بن سعيد القطان: "لا تنظروا إلىٰ الحديث ولكن انظروا إلىٰ الإسناد فإن صحَّ الإسناد، وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصحَّ الإسناد".[1]

وقال شعبة بن الحجاج: "إنما يعلم صحَّة الحديث بصحة الإسناد".[2]

فالمحدِّثون يبحثون في صحَّة نسبة الكلام إلىٰ قائله بغض النظر عن معناه، فإذا كان الإسناد ضعيفًا أو موضوعا فقد بطلت النسبة إلىٰ قائله فلا حاجة بعد ذلك لنقد متنه، ثم تبقىٰ دائرة أخرىٰ ضيِّقة لأحاديث ظاهر أسانيدها الاستقامة والحسن، فتغربل مرَّة ثانية بفحص أسانيدها ومتونها، ومقارنتها بغيرها، حتىٰ تنكشف العلل الخفية في الأسانيد والمتون، التي قد تقع في أحديث الثقات، ويكون ذلك في دائرة أضيق من الدائرة الأولىٰ، يقول مصطفىٰ السباعي -متحدثًا عن نقاد الحديث- : "وقد جعلوا عمدتهم الأولىٰ نقد السند، وبه أزاحوا من طريق السُنَّةِ، آلافًا بل عشرات الألوف من الأحاديث المكذوبة، ثم نقدوا المتن في الحدود التي ذكرناها علىٰ نطاق ضيِّق، إذ كانوا مُتَثَبِّتِين لا يلقون الكلام علىٰ عواهنه، ولا يجازفون في دين الله بالهوىٰ والعاطفة".[3]

وكيف يغالي العقلانيون في نقد المتن دون الرجوع إلىٰ الإسناد، وقد علموا أنَّ بعض الوضَّاعين يختارون متونًا لا تخالف القرآن ولا السنَّة ولا العقل؟ بل يضعون أحاديث في فضائل الأعمال وغيرها، وإنما هو كلام مستحسنٌ يسوقون له

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي، الخطيب البغدادي: ٢/ ١٠٢.

[2] التمهيد، ابن عبد البر: ١/ ٥٧.

[3] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفىٰ السباعي: ص ٤٧٦.

إسنادًا، وهكذا بعض الضعفاء و الذين قَلَّ ضبطهم، قد يَهِمُونَ فينسبون كلام الصحابي أو التابعي للنبي ﷺ، ويكون هذا الكلام مما يجوز عقلا وشرعا أن يقوله النبي ﷺ.

قال أبو عبد الله الحاكم: "فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم علىٰ حفظه لَدَرَسَ منار الإسلام، وَلَتَمَكَّنَ أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تَعَرَّتْ عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْرًا"[1]

وقد اشتهر عن بعض الوضاعين فعل ذلك: قال محمد بن سعيد المصلوب: "إنِّي لأسمع الكلمة الحسنة فلا أرىٰ بأسا أن أنشئ لها إسنادا".[2]

وقال رقبة بن مصقلة العبدي، عن (عبد الله بن المسور الهاشمي): " كان أبو جعفر الهاشمي المدائني يضع أحاديث **كلامُ حقٍّ** عن رسول الله ﷺ يرويها ".[3]

وفي رواية أخرىٰ: " كان عبد الله بن المسور يضع الحديث **يشبه حديث رسول الله ﷺ**".[4]

فلا سبيل حينئذٍ لكشف هذا الخلل إلا بنقد الأسانيد، ومقارنة المرويات، ليتبيَّن ضِعَافِ رواة الأخبار من أضدادهم من الحفاظ، فيقبل ما رواه الثقات، ويُرَدُّ ما رواه الضعفاء، ومن جميل عبارات الذهبي في هذا الصدد قوله في (حديث في

---

[1] معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم: ص ٠٦.

[2] المجروحين، ابن حبان: ٢/ ٢٥٧.

[3] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ١١/ ٤١٣.

[4] الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٥/ ١٦٩.

مناقب أبي بكر وعمر وأنهما سيدا كهول أهل الجنة): "هذا حديث حسن اللفظ، لولا لين في محمد بن كثير المصيصي لَصُحِّحَ".[1]

قلتُ: إذا كان هذا الأمر واقعا في الأخبار النبوية فهل يستطيع العقلانيون بمنهجهم وطريقتهم، كشف هذا النوع من الكذب والخطأ في المتون التي تحمل معاني مستحسنة؟ الجواب: بالطبع لا، وقد وجدنا هؤلاء العقلانيين يستدلُّون بأحاديث وأخبار واهية الإسناد، ويبنون عليها قواعد ونظريات، غير مبالين بمدىٰ ثبوت تلك الأخبار، كاعتمادهم علىٰ الأخبار الضعيفة في نهي الصحابة عن كتابة حديث النبي ﷺ.

لذلك لم يكن من منهجية النقاد النظر في المتون استقلالا بل منهجهم هو النظر في الإسناد والمتن جميعا علىٰ صعيد واحد، والتفريق بين الإسناد والمتن ليس من طريقتهم، يقول الدكتور نور الدين عتر: "نقد المتون ليس له بمفردِهِ تلك الجدوىٰ إلا إذا كان في ضمن الاطار العام لنظرية النقد الشامل الذي سلكه المحدِّثون وانتهجوه".[2]

---

[1] سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٧/ ١٣٤.

[2] منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر: ص٤٧١.

المبحث الخامس: اعتماد مسلك الشكِّ (الغير منهجي) في نقد الحديث.

يعدُّ الشكُّ المنهجيُّ من أهم مبادئ المنهج العلمي في العصر الحديث، للوصول إلىٰ الحقائق العلمية وعدم الاغترار بالقناعات المسبقة، فالشكُّ العلمي مرحلة مهمة من مراحل البحث العلمي للوصول إلىٰ حكم صحيح علىٰ الأشياء، واطمئنان القلب إلىٰ النتائج، والمنهجية العلمية في هذا الشكِّ تقتضي التوسط وعدم الإفراط والتفريط، فيجب علىٰ الباحث أن لا يقلد وأن لا يأخذ الأقوال من غير تساؤُلٍ عن مصدرها وصحَّتها، كما يَجِبُ عدم المغالاة في الشكِّ حتىٰ يصل الأمر إلىٰ التشكيك في المسلَّمات الثابتة بالأدلة لمجرَّد الشكِّ. يقول علي جواد الطاهر: "الشكُّ ضروريٌّ علىٰ أن يكون علميًا، وفي حدود الحقيقة، وأن يقع في السلب والإيجاب، وفيما لنا، وما علينا، أما الشكُّ المرضي أو الشكُّ الذي تدفعك إليه نزوة في مخالفة المألوف...فهو خارج حدودنا وليس من وكدنا".[١]

لكنَّنا نجد العقلانيين المعاصرين يقلِّدون المستشرقين في تشكيكهم الغير منهجي في نقد الأحاديث النبوية، وهذا عيب علمي واضح يذهب بمصداقية انتقاداتهم للسنَّة، فأصحاب الاتجاهات العقلية المعاصرة يشكِّكون في كل حديث لا يوافق قناعاتهم وتوجُّهاتهم ويحاولون اختراع سبب ملائمٍ أدىٰ إلىٰ وضع هذا الحديث علىٰ حسب زعمهم، دون أن يقدموا نقدا علميا مؤسَّسا لمضمون هذا الحديث.

---

[١] منهج البحث الأدبي،علي جواد الطاهر: ص ٤٦. وانظر: الشك المنهجي وتطبيقاته عند المحدثين: ص ١١٨.

ويظهر هذا الشكُّ الغير منهجي عند العقلانيين المعاصرين في نقاط:

١- التعجل في إنكار الأحاديث دون بحث في معانيها وتفسيرها.

٢- الإصرار علىٰ إنكار المسلمات من غير تقديم دليل واضح.

٣- عدم النزاهة في النقد والميل نحو الذاتية والقناعات المسبقة.

٤- التسلسل في الشكِّ من أجل الشكِّ، فتشكيكهم غرضه الهدم لا البناء.

يقول إسماعيل أدهم: " فإن كان ما ذهبت إليه من **الشك في الحديث** صحيحا وهذا ما أعتقده، فهذا **الشكُّ له قيمته من الوجهة الدينية، لأن الشك في صحة الحديث** يجعل جانبا من أصول تشريع الإسلام ينهار ويبقىٰ القرآن وهو كما ذهبت إليه المصدر الموثوق في صحته قائما بمبادئه المرنة التي تتمشَّي مع كل زمان ومكان، وبذلك يمكن في نظري أن يخرج الإسلام من جموده الراهن ويساير مجرىٰ الثقافة العالمية".[1]

فإسماعيل أدهم يُشَكِكُّ في الحديث النبوي ليهدم، لا ليبني كما صرَّح هو، والغاية من هذا الشكِّ هو مجاراة الثقافة العالمية وليس التأكُّد من الحقيقة العلمية!!

وهذا (جمال البنا) يُشَكِّكُ في جميع الأحاديث المتعلقة بالغيبيات لسبب واه وهو أن الله استأثر بعلم الغيب، فيُقَرِّرُ: " التوقف أمام الأحاديث التي جاءت عن المغيبات بدءًا من الموت حتىٰ يوم القيامة والجنة والنار فهذه مما استأثر الله

[1] مصادر التاريخ الإسلامي، إسماعيل أدهم: ص٦.

تعالىٰ بعلمها".[1]

فتجده يصوِّر هذا الشك المبني علىٰ الوهم أنَّه التزام بحقائق القرآن التي دلَّت علىٰ استئثار الله سبحانه بعلم الغيب، والحقيقة أنه استعمل الشكَّ ليهدم أحاديث الغيبيات، لا ليبني حقيقة تنفع المسلمين، ولو تدبَّر هذا الرجل القرآن لوجده يصرح أنه يطلع رسله علىٰ بعض غيبه تأييدا لهم، قال تعالىٰ: ﴿ **عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا**﴾[الجن: ٢٦] .

وهكذا يُشَكِّكُ (مصطفىٰ بوهندي) في أحاديث أبي هريرة؛ لأنها توافق ما عند أهل الكتاب من أخبار، ولأن أبا هريرة سمع من (كعب الأحبار وعبد الله بن سلام)، فيجعل مجرَّد التشابه بين الأخبار النبوية والكتب الأخرىٰ مثارًا للشك الذي يفضي إلىٰ الترك، فيقول: "ولعل هذا الوجود لمثل هذه الأخبار ليطرح علىٰ مصداقية هذه الكتب ونقلها للإسلام الحنيف **شكوكًا كثيرة**...كما يطرح علىٰ المنهجية المعتمدة في علوم الحديث وقواعده، ورجالاته، وتصحيحه وتضعيفه، وتعديله وتجريحه ومصطلحاته...**أسئلة عميقة** تدفع الباحثين إلىٰ إعادة قراءة العلوم بمنهجية جديدة تتجاوز ما هي عليه الآن".[2]

قلتُ: هذا هو الشكُّ الغير منهجي المبني علىٰ رأي مسبق وهوىً متَّبع، يسيطر علىٰ عقل الناقد ليصل في النهاية إلىٰ هدم جزء كبير من السنَّة النبوية، فجميع هذه

---

[1] تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البنا: ص ١٣.

[2] أكثر أبو هريرة، مصطفىٰ بوهندي: ص ٩٢.

الشكوك التي طرحها (بوهندي) حول أحاديث أبي هريرة، و قضية مشابهتها لما عند أهل الكتاب ساقطة، إذا علمنا أن شريعة الإسلام جاءت لتصدِّق ما هو حقٌّ من الأديان السابقة وتنفي ما هو باطلٌ منها، قال تعالىٰ:﴿ **نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ**﴾ [آل عمران: ٠٣] فإذا اتَّفقت الأخبار فلكون أصل الدين واحد، وليس معنىٰ ذلك أنَّ أبا هريرة أخذ ذلك من عند أهل الكتاب.

وأعظم من ذلك نجد (ابن قرناس) يشكِّكُ في دواوين الأحاديث كلِّها لأنها ليست يقينية - علىٰ حدِّ زعمه- فيقول: "**فكلُّها كتب ظنِّية**، أي أنَّ محتواها لا يمكن أن يصل لدرجة اليقين لمن نُسِبَتْ إليه، وحتىٰ لو ثَبَتَتْ النصوص المنسوبة للمحدث أو الفقيه، فلا يجعلها تصل لدرجة اليقين، لأن اليقين هو ما ثبت عن الله سبحانه وتعالىٰ بطرق لا يرقىٰ إليها **الشكُّ**".[1]

ولو أنَّنا تتبعنا تشكُّكَاتهم لوجدنا أنها من دون زمام ولا خطام، فإذا كانت الأحاديث النبوية التي أبدعَتْ الأمة الإسلامية في حفظها وتوثيقها عبر قرون بتأليف الكتب في تراجم الرجال وعلل الحديث ونحوها، مشكوكًا فيها فلا ثقة في جميع العلوم الأخرىٰ التي لم يُبْذَلْ في توثيقها عُشْرَ معشار ما بذَلَهُ المحدثون في توثيق سنَّة نبيِّهم.[2]

أما الشكُّ المنهجي العلمي المثمر فقد مارسه المحدِّثون في نقد المرويات

---

[1] الحديث والقرآن، ابن قرناس: ص ١٧.

[2] ينظر، الحديث والمحدثون، أبو زهو: ص ٢١٠- ٢١١.

قبل أن تظهر هذه الاتجاهات العقلية المعاصرة بقرون، فقد عرف المحدِّثون (الشكَّ المنهجيَّ) الذي يأخذ معنىٰ التثبُّت والتبيُّن، واستعملوه كوسيلة للوصول إلىٰ معرفة مدىٰ صدق الأخبار، فكانوا يتشكَّكُون في بعض الأخبار لقرائن قامت عندهم، فينطلقون من هذا الشكِّ حتىٰ يصلوا إلىٰ الطمأنينة والظن الراجح حول صحة الحديث، ولا يبادرون إلىٰ الإنكار بمجرد الشكِّ كما يفعل المعاصرون.[1]

فهذا الإمام أحمد بن حنبل يُعْلِي من شأن (يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري) لكثرة شكِّهِ النقدي المثمر فيقول: "ما أخرجت خرسان بعد ابن المبارك مثل يحيىٰ بن يحيىٰ. قال: كنَّا نسميه: يحيىٰ **الشكَّاك**، يعني من كثرة ما **يَشُكُّ في الحديث**".[2]

وقال الفضل بن الحسن: "قيل لمسعر بن كدام: **ما أكثر تُشَكِّكْ** قال: تلك محاماةٌ علىٰ اليقين".[3]

وكان مسعر بن كدام يقول: " أنا أشك في كل شيء، إلا في الإيمان".[4]

وقال الشافعي "كان مالك إذا شكَّ في الحديث طرحه كلَّه".[5]

فهذا هو شكُّ المحدثين الذي بنىٰ للأجيال قانونا نقديا لتمييز الصحيح من الضعيف من الأخبار، فأثمر هذا المسلك النقدي أحاديث صحيحة جازت القنطرة جمع قدرًا منها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأما شكُّ العقلانيين في

[1] انظر، الشك المنهجي وتطبيقاته عند المحدثين، خالد منصور الدريس: ص ١١٩ فما بعدها.

[2] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله - : ٣/ ٤٣٧.

[3] المحدث الفاصل، الرامهرمزي: ص ٥٢٥.

[4] المصدر السابق: ص ٥٢٦.

[5] ترتيب المدارك، القاضي عياض: ١/ ١٩٠.

الأحاديث فهو شك مرضي سيطر علىٰ عقولهم، فأصبحوا يشككون في المسلمات، ومآلهم إلىٰ التشكيك في القرآن والدين برمَّتِهِ، وقد وقع ذلك مع (إسماعيل أدهم) الذي انتهىٰ أمره إلىٰ الإلحاد.

المبحث السادس: المجازفة بردِّ الحديث لمجرَّد وجود إشكال في معناه.

إنَّ المتأمل في كتابات العقلانيين المعاصرين المتعلِّقة بنقد الأحاديث النبوية، يظهر له جليًّا أن القوم عندهم عجلة في النقد، وتسرع في الحكم السلبي علىٰ كل متن حديث وجد فيه إشكال، أو يخالف ظاهره القواعد الشرعية والعقلية، وهذا عيب منهجي واضح، وقصور علمي بائن، إذ لا يفرق العقلانيون المعاصرون بين (الأحاديث المشكِلة) و(الأحاديث المكذوبة)، فلسوء ظَنِّهم بمنهج المحدثين في التصحيح، وبسبب اغترارهم بعقولهم واندفاعهم نحو ما يرونه تجديدا في الدِّين، تجدهم يتجاوزون القواعد العملية والخطوات المنهجية في التعامل مع مشكِل الحديث، ويصدرون أحكامًا ببطلان الحديث واستحالته؛ لأنه يخالف ظاهر القرآن، أو مقتضيات العقول، أو أن الذوق المعاصر يمجُّهُ، ويسارعون في اتهام راوي الحديث ولو كان من أوثق الناس، ثم يسمُّوَن فعلهم هذا (نقدًا داخليًا للحديث) أهمله المحدِّثون، وهم في الحقيقة قد تخلَّصُوا من الحديث بإنكاره بعد العجز عن تفسيره وتوجيهه -والناس أعداء لما جهلوه- فمثلهم كمثل الطبيب الفاشل الذي لا يسعىٰ في علاج المريض ولا البحث في أعراض مرضه، لإعطائه الدواء المناسب، بل يسارع إلىٰ بتر العضو التي ظهرت عليها آثار المرض حافظا علىٰ جسده علىٰ حدِّ زعمه...كذلك العقلانيون يبترون الأحاديث

بَتْرًا بدعوىٰ المحافظة علىٰ نقاوة السنة النبوية، وتنزيه النبي ﷺ عما لا يليق به.

فقد قام العقلانيون باستعراض نماذج من الأحاديث الصحيحة عند المحدثين -والتي جلُّها من أحاديث الصحيحين التي اتفق أهل الاختصاص علىٰ قبولها- ثم انتقدوها بادي الرأي بدعوىٰ أنها مشكِلة ومعانيها مصادمة لمسلمات الشريعة ومحكمات العقل.

يقول جمال البنا: " أحاديث متونُها مشكِلة...تحت هذا العنوان سنضع عددا من الأحاديث التي لا تدخل في الأبواب السابقة لأنَّ متونها لا يمكن أن يؤخذ بها، إذ أن فيها نوعا من **الإشكال**، كأن تكون مخالفة للمنطق أو الواقع، أو لطبائع الأشياء، أو لروح الإسلام وإذا كانت تتعلق بواقعة معينة، فتغلب فيها عناصر الشك إلىٰ غير ذلك".[1]

ويحسنُ هنا أن نوقف القارئ علىٰ حقائق علمية تتعلق بمشكِل الحديث، غابت عن أذهان أصحاب الاتجاهات العقلية، فلم يوفَّقُوا إلىٰ الصواب وكان بينهم وبين إصابة الحقِّ حجاب.

أولا: إنَّ استشكال النصِّ الحديثي أو بعضه أمر نسبي لا تتفق عليه العقول، فما يراه العقلاني المعاصر مشكِلا غامضًا، يرىٰ علماء الحديث علىٰ أنَّ له تفسيرا واضحا، بل العقلانيون أنفسهم لا يتَّفقون علىٰ ضابط الحديث المشكِل، فما يقبله الواحد منهم قد يردُّه الآخر ويرىٰ أنَّه من أبطل الباطل، وذلك بحسب قربهم من علوم الشريعة، فحديث النبيﷺ: «**إِنْ يَعِشْ هَـذَا الْغُلَامُ، فَعَسَىٰ أَنْ لَا يُدْرِكَهُ**

[1] تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البنا: ص ٣١١.

الْهَرَمُ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ».[1] ردَّه بعض المعاصرين[2] بدعوىٰ أنَّه مشكِل فقد ذهب جيل الصحابة ولم تقم الساعة، وغفل هؤلاء أنَّ المحدثين أزالوا هذا الإشكال حين ذكروا الرواية الثانية للحديث المفسِّرة له، وهي قوله ﷺ: «**إِنْ يَعِشْ هَـذَا لاَ يُدْرِكْهُ الهَرَمُ حَتَّىٰ تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ**».[3]

يقول محمد أبو شهبة "أن استشكال هذا الحديث إنما يكون مِمَّنْ قَصُرَ نظره، وضاق عقله عن إدراك المراد منه، وهذا الحديث – وأمثاله – ليس المراد به يوم القيامة، وإنما المراد الساعة الخاصة، وهي انتهاء الجيل وأهل القرن الواحد. والساعة كما تطلق علىٰ الساعة العامة للدنيا كلها وهي القيامة تطلق علىٰ الساعة الخاصة، وهذا الثاني هو المراد هنا".[4]

ثانيا: مما غاب عن أذهان أصحاب الاتجاهات العقلية أنَّ الله تعالىٰ ابتلىٰ عباده بآيات وأحاديث مشكِلة يتشابه معناها علىٰ كثير من الناس، ولو شاء الله لجعل الآيات والأحاديث كلَّها واضحة محكمة، ولكن لحكمة أرادها الله جعل بعض الآيات وبعض الأحاديث مشكلِة في الظاهر، لِيَعْلَمَ من يؤمن بالغيب ويصدُّق الرسولﷺ، ويحقق العبودية الخالصة لله ربِّ العالمين، بقبول أشياء لا يفهمها العبد من جهة العقل، وإنما يصدقُّ بها إذعانا للشرع مادام النقل قد صحَّ بها، ومن أجل أن يتنافس العلماء في كشف هذا المشكِل فيرتقون في الدرجات

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه (٢٩٥٣)

[2] انظر، جناية البخاري، زكرياء أوزون: ص ١٤٨.

[3] أخرجه البخاري (٦٥١١) ومسلم (٢٩٥٢).

[4] دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، محمد أبو شهبة: ص ٢١٢.

علىٰ قدر اجتهادهم ولكننا نرىٰ العقلانيين يفشلون في هذا الاختبار ويجعلون عقولهم سلطانا علىٰ الشرع، ولا يحقِّقُون العبودية التامَّة اغترارًا بعقولهم التي ركَّبها فيهم من أنزل هذا الشرع وجعل منه محكمًا ومتشابهًا، واضحًا ومشكلًا.

يقول السجاوندي: "العقل مبتلىٰ باعتقاد حقيقة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادات، فالحكيم إذا صنَّف كتابـًا ربما أجمل فيه إجمالاً؛ ليكون موضع جثوِّ المتعلم لأستاذه، والملوك يكثر في أمثلتهم علامات لا تدركها العقول. وقيل: لو لم يبتل العقل الذي هو أشرف لاستمر العالم في أُبَّهَةِ العلم علىٰ المرودة، وما استأنس إلىٰ التذلل بغير العبودة، والمتشابه هو موضع جثو العقول لبارئها استسلامـًا واعترافـًا بقصورها والتزامـًا".[1]

ثالثا: من أدلة فساد منهج العقلانيين في نقد الأحاديث المشكِلة، اللوازم الباطلة المترتبة عليه، فمن جعل ردَّ الأحاديث الصحيحة الغامضة والمشكِلة مبدأً في التعامل مع النصوص يلزمه ردُّ الآيات القرآنية المشكِلة التي قد يُفْهَمُ من ظاهرها ما يخالف العقل والشرع، فإن علة الردِّ متحقِّقَة في مشكِل القرآن كما هي في مشكل الحديث، فإن قائلٌ: مشكل القرآن يُلْتَمَسُ له المعاني الصحيحة والتأويلات القريبة، قلنا: كذلك السنة يلتمس لأحاديثها المعاني الصحيحة ويجتهد في تفسيرها تفسيرا حسنًا، إحسانًا للظنِّ بالنبي ﷺ.

يقول المعلِّمي: "واعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم ولا سيَّما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية، لقصور علم الناس في جانب علم الله

[1] الكاشف عن حقائق السنن، الطيبي: ٢/ ٦١٩.

تعالىٰ وحكمته، **ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يَسْتَشْكِلُهَا كثير من النـاس**، وقـد أُلِّفَتْ في ذلك كتب. وكذلك استشكَلَ كثيرٌ من الناس كثيراً من الأحاديـث الثابتـة عن النبي ﷺ، منها ما هو رواية كبار الصحابة أو عدد منهم كما مَرَّ، **وبهذا يتبـيَّن أنَّ استشكال النصِّ لا يعني بطلانه**. ووجود النصوص التي يُسْتَشْكَلُ ظاهرُها لم يقـع في الكتاب والسنة عفـواً، وإنمـا هـو أمـرٌ مقصـود شـرعًا؛ ليبلـو الله تعـالىٰ مـا في النفوس، ويمتحن ما في الصدور. وييسر للعلماء أبوابا من الجهاد العلمي يـرفعهم الله به درجات".[1]

رابعا: إنَّ المنهجية العلميـة الصـحيحة المنضـبطة تقضـي بفهـم الأحاديـث المشكِلة في ضوء الأحاديث الأخرىٰ والأدلة الـواردة في ذلـك البـاب، ومحاولـة التوفيق بين النصوص الشرعية التي خرجت من مشكاة واحدة، فإن لم يهتد الناقد إلىٰ طريقة التوفيق بين النصوص، ينتقل إلىٰ مرحلة التوقف، أما أن يتجاوز الناقـد هذه المراحل ويحكم علىٰ كل حديث مشـكل بالنكـارة والوضـع فهـذا مخـالف لقواعد النقد العلمي المتفق عليها.

يقول محمد أبو شهبة: "وقواعد البحث النزيـه تقتضـي مـن الباحـث إذا مـا شرح في بحث أن يجمع مادته ونصوصـه ثـم يجـرد نفسـه مـن أي هـوىٰ أو رأي خاص، ثم يبحث ويمحض الروايات، ويوازن بين النصـوص حتـىٰ يـأتي حكمـه أقرب إلىٰ الحق والصواب، أما أن يأخذ ما يشاء بهواه، ويدع ما يشاء بهـواه، فهـذا

[1] الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن المعلمي: ص ٢٢٣.

ما لا تقره قواعد البحث العلمي الصحيح والنقد النزيه".[1]

من أجل هذا ألَّــف المحـدثون كتبـا في بيـان مشـكل الحـديث نـذكر منهـا: مختلف الحديث لابن قتيبة (٢٧٦هــ) شـرح مشـكل الآثـار للطحـاوي (٣٢١هــ) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٥٩٧ هـ).

---

[1] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص ٥٠٩.

الخاتمة نتائج البحث:

الحمد لله في البدءِ والختام، والصلاة والسلام علىٰ خير الأنام، وبعد: فمن خلال هذا العرض المختصر لأهم العيوب العلمية لدىٰ العقلانيين المعاصرين في نقدهم للسنَّة النبوية، يمكننا أن نلخِّص أهمَّ نتائج البحث فيما يلي:

- إن نقد الحديث النبوي الذي مارسه أصحاب الاتجاهات العقلية بعيدٌ كلَّ البعد عن المنهج العلمي، وقواعد النقد النزيه التي يحتكم إليها الباحثون، بل هو مجرد ردَّة فعلٍ سلبيَّةٍ اتجاه أحاديث خالَفَتْ أذواقهم ومبادئهم، فردُّوها باديَ الرأي.

- يفتقد العقلانيون المعاصرون للأهلية العلمية التي تمكِّنُهم من نقد السنة النبوية وأخبارها، فهم بعيدون عن هذا التخصص، ولا تتوفر فيهم شروط الناقد، ومعلوم أن نقد العلوم مرحلة يصلُ إليها المتخصصون بعد طول ممارسة وإتقان لذلك العلم، مع التحلي بالأمانة والموضوعية وهذا ما لا نجده في الطرح العقلاني المعاصر.

- هناك سِمَةٌ واضحة في منهج العقلانيين النقدي، وهي: العجلة في إصدار الأحكام من غير جمع المعطيات واستقراء النصوص، مستخدمين أسلوب التهويل والتضخيم، ثم يصوِّرُون نتائجهم علىٰ أنها نتائج حاسمة نابعة عن فهم وعلم.

- تبيَّنَ من خلال هذا البحث أنَّ العقلانيين المعاصرين ما هم إلا مُقَلِّدَة للمستشرقين أعداء الإسلام، يَتَبَنَّوْنَ أفكارهم، ويلُوكُون آرائهم من غير تمحيصٍ، والتقليد ليس بعلم فضلًا أن يكون نقدًا للعلوم.

- تبيَّن من خلال هذا البحث أنَّ المحدِّثين مارسوا نقد الحديث سندًا ومتنًا، بطريقة علمية متوازنة، فجاء نقدهم بناءً، مَيَّزُوا به الصحيح من الضعيف، بعكس العقلانيين المعاصرين الذين عَمِلُوا علىٰ هدم السنة ونقض أُسُسِهَا، متَّبعين أسلوب التشكيك الغير منهجي، فلم يقدِّموا شيئًا مفيدًا غير التشكيك والظنَّ الفاسد.

وفي الأخير يوصي الباحث بتَتَبُّع كتب العقلانيين المعاصرين، واستخراج أخطائهم العلمية والمنهجية الأخرىٰ، المتعلِّقة بـ (توثيق المعلومات، والتعامل مع المصادر الحديثية، والانتقائية في الاختيار، وإهمال الأدلَّة المضادة) وغيرها من العيوب التي تجعل طرحهم متهافتًا من الناحية العلمية.

قائمة المصادر والمراجع:

١- **الإسلام هل هو الحل؟**، زكريا أوزون، الطبعة الأولىٰ: ٢٠٠٧م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت/ لبنان.

٢- **أكثر أبو هريرة** (دراسة تحليلية نقدية)، مصطفىٰ بوهندي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٢م، الدار البيضاء، المغرب.

٣- **تاريخ ابن خلدون** (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، الطبعة الثانية: ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت/ لبنان.

٤- **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولىٰ: ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م، دار الغرب الإسلامي، بيروت / لبنان.

٥- **تاريخ التراث العربي**، د. فؤاد سزكن، الطبعة الأولىٰ: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.

٦- **تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تَلْزِم**، جمال البنا، دعوة الإحياء الإسلامي، القاهرة، مصر.

٧- **تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم**، سامر إسلامبولي، دار الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق/ سوريا.

٨- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق: عبد القادر الصحراوي وآخرون،

الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

٩- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري الأندلسي (٤٦٣هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفىٰ بن أحمد العلوي و الأستاذ محمد عبد الكبير البكري، طبعة سنة: ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧م، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

١٠- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

١١- **الجرح والتعديل**، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، الطبعة الأولىٰ: ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان.

١٢- **الحديث والمحدثون**، محمد محمد أبو زهو، الطبعة الأولىٰ: جمادىٰ الثانية ١٣٧٨هـ، دار الفكر العربي، مصر.

١٣- **حقيقة الحجاب وحجية الحديث**، محمد سعيد العشماوي، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، مكتبة مدبولي، القاهرة/ مصر.

١٤- **دفاع عن السنة، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين**، وبيان الشبه الواردة علىٰ السنة قديما وحديثا، وردها ردا علميا صحيحا، محمد بن محمد بن

سويلم أبو شُهبة (١٤٠٣هـ)، الطبعة الأولىٰ: ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، مكتبة السنة، القاهرة/ مصر.

١٥- **الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام**، محمد بن الحسين الحجوي الفاسي، تحقيق: محمد بن عزوز، الطبعة الأولىٰ: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٣٣م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

١٦- **الرد علىٰ مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين**، عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية/ المملكة العربية السعودية.

١٧- **الرسالة**، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة: الأولىٰ: ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م، مكتبه الحلبي، مصر

١٨- **السنَّة المفترىٰ عليها**، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء المنصورة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، القاهرة مصر.

١٩- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مصطفىٰ بن حسني السباعي (١٣٨٤هـ)، الطبعة الثالثة: ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، بيروت/ لبنان.

٢٠- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت / لبنان.

٢١- **صحيح البخاري نهاية أسطورة**، أيلال رشيد، الطبعة الأولىٰ: ٢٠١٧، دار الوطن، الرباط/ المغرب.

٢٢- **العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)**، أبو عبد الله أحمد بن محمد

بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الثانية: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م، دار الخاني، الرياض/ المملكة العربية السعودية.

٢٣- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.

٢٤- **الكاشف عن حقائق السنن**، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطِّيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولىٰ: ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ مكتبة نزار مصطفىٰ البا، مكة المكرمة، السعودية.

٢٥- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم، الطبعة الأولىٰ: ١٣٩٦هـ. دار الوعي، حلب/ سوريا.

٢٦- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤ه. دار الفكر، بيروت/ لبنان.

٢٧- **مصادر التاريخ الاسلامي**، إسماعيل أحمد أدهم، الطبعة الأولىٰ، مطبعة صلاح الدين الكبرىٰ.

٢٨- **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ)، شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الطبعة الأولىٰ: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، دار ابن حزم، بيروت/ لبنان.

٢٩- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولىٰ: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٠- **منهج البحث الأدبي**، علي جواد الطاهر، طبعة ١٩٧٠م، مطبعة العاني، بغداد/ العراق.

٣١- **منهج نقد المتن في تصحيح الروايات وتضعيفها**، علي حسن مطر الهاشمي، الطبعة الأولىٰ: ٢٠٠٩م، دار البحار بيروت/ لبنان.

٣٢- **منهج النقد في علوم الحديث**، نور الدين محمد عتر، الطبعة الثالثة المعدلة: ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، دار الفكر، دمشق/ سوريا.

٣٣- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، **محمد** بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.

٣٤- **نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي**، د. محمد شحرور، الطبعة الأولىٰ: ٢٠٠٠م، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق/ سوريا.

٣٥- **نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث دراسة تطبيقية علىٰ بعض أحاديث الصحيحين**، إسماعيل الكردي، الطبعة الثانية ٢٠٠٨م، دار الأوائل، دمشق / سورية.